

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٤ شوال سنة ١٤٠٥ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٨٥ م . العدد ٣٣٢٦

الفرس

صفحة	
٩١٥	نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ نظام تنظيم وإدارة وزارة الطاقة والثروة المعدنية
٩١٨	نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٥ نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء دير علا
٩١٩	نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ نظام تشكيل محكمة صلحية في ناحية سحاب
٩٢٠	اتفاقية بين حكومي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية لتجنب ازدواج الضريبة
٩٢٢	تعريفة معدلة لتعريفة بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٥
٩٢٣	تعليقات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٥
٩٢٥	تصحيح اخطاء

مدير المطابع العسكرية

هكذا من الأهل

نحس الحسن بن طرول نائب مهرة الملك المعظم

بمقتضى المادتين (٥٠ و ١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥

نظام تنظيم وإدارة وزارة الطاقة والثروة المعدنية

صادر بمقتضى المادتين (٥٠ و ١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الطاقة والثروة المعدنية لسنة ١٩٨٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلبات والمباريات التالية جيشاً وردت في هذا النظام المعاني المختصة لها ادناه الا اذا لست الغريبة على غير ذلك :-

السوزارة	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الوزير	وزير الطاقة والثروة المعدنية
الوكيل	وكيل الوزارة
المدير	مدير أي مديرية في الوزارة
الطاقة الأولية	الطاقة الناجمة عن الوقود الاحفوري (النفط الخام ، الغاز ، الفحم والصخر الزيتي ، والطاقة النووية .
الطاقة المتجددة	الطاقة الناجمة عن النظام الشمسي بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وطاقة التفتك وطاقة الاخشاب .
الكهرباء	الطاقة الناجمة عن تحويل الطاقة الأولية والطاقة المتجددة الى طاقة كهربائية .
سلطة الكهرباء	سلطة الكهرباء الاردنية المؤسسة بمقتضى قانون الكهرباء العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ او أي تشريع آخر يحل محله .
شركة الكهرباء المعادن	أي شركة كهرباء ذات امتياز في المملكة .
المنتجات النفطية	جميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء النفط والغاز الطبيعي والمواد الحجرية او مشتقاتها المتعلقة بالبناء او رصف الطرق ومواد الزخرفة كالجرانيت والرخام .
سلطة المصادر	المنتجات المستخرجة من تكرير الوقود الاحفوري .
	سلطة المصادر الطبيعية المؤسسة بمقتضى قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ او أي تشريع آخر يحل محله .

المادة ٣ - تعمل الوزارة على تحقيق الاهداف التالية :

- ١ - توفير وتطوير الطاقة الأولية والطاقة المتجددة والطاقة الكهربائية وتنظيم شؤونها .
- ٢ - البحث والتفتيح عن الثروات المعدنية الطبيعية في المملكة .

المادة ٤ - تحقيقاً للاهداف المنصوص عليها في هذا النظام تتركس الوزارة المهام التالية :-

أ - في مجال الطاقة الأولية والمنتجات النفطية

١ - دراسة وتحديد احتياجات الملكة من مصادر الطاقة المختلفة والتخطيط لتوفير احتياجاتها منها .

٢ - العمل على تنمية وتطوير مصادر الطاقة بمختلف أنواعها .

٣ - متابعة تطور اقتصاديات الطاقة في الدول الاخرى واعداد الدراسات والتقارير الخاصة بها وتزويد المؤسسات المعنية بها .

٤ - ابداء الرأي في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المستهلكة للطاقة وتقدير كلفتها اذا طلب منها ذلك .

٥ - القيام بالاتصالات الدولية لغايات تامين الطاقة للملكة ومشاركة المؤسسات المعنية في تمويل الحكومات في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطاقة وفي المؤسسات الدولية ذات العلاقة .

٦ - الاسهام في تخطيط ودراسة مشاريع البنية التحتية ذات العلاقة الوثيقة بالطاقة .

٧ - تنفيذ المشاريع العامة للطاقة والاشراف عليها اما مباشرة او عن طريق الغير .

٨ - دراسة كافة المنتجات النفطية .

٩ - التنسيق المشترك مع وزارة المالية لمجلس الوزراء لتحديد اسعار النفط ومشتقاته داخلياً وخارجياً .

١٠ - اعداد الدراسات اللازمة لقياس استهلاك الطاقة والمنتجات النفطية في جميع القطاعات الاقتصادية ووضع السياسات اللازمة لذلك والاشراف على تنفيذها .

١١ - تقديم المشورة للمواطنين والمؤسسات التجارية والصناعية في الامور المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة وذلك جهاً او بمقابل وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

١٢ - التحقق من اساليب نقل وتوزيع وتخزين المنتجات النفطية وسلامتها ومراقبة المؤسسات العاملة في هذا المجال .

١٣ - التحقيق في الشكاوى التي ترد للوزارة من المؤسسات العاملة او من أي جهة اخرى بشأن المنتجات النفطية ونقلها وتوزيعها والعمل على معالجتها .

١٤ - وضع المواصفات الوطنية للمنتجات النفطية واساليب نقلها وتوزيعها وتخزينها وشروط السلامة العامة المتعلقة بها ومراقبة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة .

١٥ - تنظيم استخدام الطاقة النووية لغايات السلبية في مجال الكهرباء والصناعة والزراعة والطب والصيدلة واستكشاف المعادن وفي أي مجال آخر وكذلك الوقاية والسلامة الاشعاعية وتنسيق التعاون بين المؤسسات الاردنية المعنية والمؤسسات الاقليمية والدولية العاملة في هذا المجال .

١٦ - التنسيق لمجلس الوزراء بالسياسة العامة لاستيراد النفط والتفتيح عنه محلياً واستثماره وتكريره وتخزينه ونقله وتسويقه داخلياً وخارجياً .

ب - في مجال الكهرباء

١ - التنسيق لمجلس الوزراء بالسياسة العامة لتتية وتطوير وانتاج الكهرباء وتنظيم شؤونها .

٢ - وضع السياسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء ومستوى ادائها والاشراف على تنفيذ هذه السياسة .

٣ - دراسة الاوضاع الفنية والمالية لشركات الكهرباء وتقديم تقارير بشأنها الى مجلس الوزراء .

٤ - القيام بالاتصالات اللازمة مع الدول العربية المجاورة لغايات الربط الكهربائي وتبادل الكهرباء وإبرام الاتفاقيات اللازمة لذلك بموافقة مجلس الوزراء .

٥ - وضع المواصفات الوطنية للكهرباء في المملكة وشروط السلامة العامة المتعلقة بها ومراقبة ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

هكذا من الأشهر

١- التأكد من سلامة ودقة الاجهزة والعدادات الكهربائية المستعملة في خفمات المشتركين في المملكة .

ج - في مجال التنقيب عن المعادن والثروات الطبيعية

— التفتيش لمجلس الوزراء بالسياسة العامة للتفتيش عن المعادن وسائر الثروات الطبيعية في المملكة .

— تخطيط ودراسة ووضع المواصنات الوطنية الخاصة بعمليات التفتيش والتعدين التي تقوم بها الجهات الاهلية والتأكد من تطبيقها .

— متابعة تنفيذ السياسات العامة للتتقيب والتعدين والخطط المعتمدة لهذه الغاية .

المادة ٥ - ترتبط بالوزير مباشرة :

١ - سلطة المصادر الطبيعية

ب - سلطة الكهرباء الاردنية

المادة ٦-١ - تنشأ في الوزارة المديرية التالية : -

١ - مديرية الطاقة الصناعية

٢ - مديرية الطاقة المتجددة

٣ - مديرية المشاريع

١ - مديرية الخطية

ب - اجلاس الوزراء ، بتنسيب من الوزير احدث اي مديرية جديدة او الغاء اي مديرية قائمة او دمجها بغيرها من المديريات في الوزارة .

ج - للوزير بتسيب من الوكيل أن يحدث انفسا او غروعا او شعبا في المديريات او يلغيا او يدمجها وذلك حسبما تقتضيه مصلحة العمل في الوزارة .

المادة ٧ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك : -
١ - تحديد المهام والواجبات المناطة بالوكيل والمديرين والمديرين ورؤساء الاقسام والفروع

والشعب في الوزارة .

ب - وصف أعمال الموظفين في الوزارة .

ب - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين اجهزة الوزارة .

1980/7/2

الحسن بن طلال

وزير دولة لشؤون الشؤون البرلمانية	وزير الدولة رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء وزراء التربية والتعليم وزراء الدفاع والوقاية عبد الوهاب المجالي
د. سامي جوده	وزير الخارجية بالوكالة د. هارم نسيه	
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والتشبيك الاجتماعي المنهند خالد الحاج حسن
وزير المالية د. حنا موده	وزير الشؤون والمصانة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الاوقاف والشؤون والمهندسة الاسلاميه د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير الزراعه المنهند احمد مخلفان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية الفتاح فرهي ميه
وزير الصياد هشام الشارقي	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كتمان	وزير الاعلام والثقفا والسياحة والآثار محمد الخطيب
	وزير السمحة د. زيد مزور	وزير العدل رياضي التشمكة

نحو الحبيب الفطاح ملك المملكة الفدائية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٦/٩

نأمر بوضع النظام الانسي : -

نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٥

نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء ديرعلا

صادر بمقتضى المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء دير علا لسنة ١٩٨٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٥/٧/١ .

المادة ٢ تشكل محكمة صلحية في قضاء دير علا ويكون مكان انعقادها في دير علا .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح دير علا بلدة دير علا والتري والعشائر التابعة لها وفق ما هو مبين في الفقرة (٢) من الجدول (٦) الملحق بالنظام الأساسي للمحكمة.

مبين في الفقرة (٢) من الجدول رقم (٦) الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ وما يطرأ عليه من تعديلات .

1980/7/2

الحسين بن طاهر

<p>وزير دولة الشؤون البرلمانية د. سامي جوده</p>	<p>وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حاتم نسييه</p>	<p>نائب رئيس الوزراء وزیر التربية والتعليم عبدالوهاب الجبالي</p>
<p>وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة بروان الصود</p>	<p>وزير الخارجية ظاهر الحصري</p>	<p>وزير المواصلات وزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الضمني</p>
<p>وزير العلية د. حنا عوده</p>	<p>وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي الحفتر</p>	<p>وزير الاشغال العماله الهندس محمود الحوامده</p>
<p>وزير الزراعه الهندس احمد مخفقان</p>	<p>وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد</p>	<p>وزير الخطة التخطيط د. عبدالله التور</p>
<p>وزير الشبل هشام اللشاري</p>	<p>وزير شؤون الارض الخلة ظاهر كنعان</p>	<p>وزير الصحة د. زيد حمزه</p>
	<p>وزير العدل رياض التكمكة</p>	<p>وزير الخطة التخطيط محمّد الخطيب</p>

هَذَا مِنْ أَمْرِ

نحو الحسب للفقهاء من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٦/١
نابر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

نظام تشكيل محكمة صلحية في ناحية سحاب صادر بمقتضى المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلحية في ناحية سحاب لسنة ١٩٨٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٥/٧/١ .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلحية في ناحية سحاب ويكون مكان انعقادها في بلدة سحاب .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح سحاب بلدة سحاب والقرى والمشارع التابعة لها وفق ما هو مبين في البند (ج ١) من الفقرة (١) من الجدول رقم (١) الملحق بنظام التسميات الادارية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ وما يطرأ عليه من تعديلات .

١٩٨٥/٦/١

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حاتم نسيه	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير الخارجية ظاهر المصري	المواصلات وزير العمل والتنمية الاجتماعية بلوكلة مهي الدين الحسيني
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التموين والمصنعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوايد
وزير الزراعة المهندس احمد حنقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير الطاقة والتروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراي	وزير شؤون الارض المحلة ظاهر كتمان	وزير الصحة د. زيد حمزة
	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة المجد الخطيب

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية تجنب ازدواج الشريبي بين حكومي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية بشكلا التالي :-

اتفاقية

بين حكومي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية لتجنب ازدواج الشريبي ولترتيب بعض المسائل الأخرى فيما يتعلق بالخراجات على الدخل ورأس المال .

ان حكومي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية رغبة منها في عقد اتفاقية لتجنب ازدواج الشريبي ولترتيب بعض المسائل الأخرى فيما يتعلق بالخراجات على الدخل ورأس المال قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة ١

نطاق الاتفاقية فيما يتعلق بالأشخاص

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقبتين .

المادة ٢

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١. تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل وعلى رأس المال من قبل أي دولة متعاقدة أو وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن طريقة فرضها .
٢. تعتبر ضرائب على الدخل ورأس المال جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل ، ومجموع رأس المال أو على عناصر الدخل أو رأس المال في ذلك الضرائب على الأرباح المحققة من التصرف بالأموال المتقولة وغير المتقولة والضرائب المفروضة على اجالي الاجور والرواتب المدفوعة من قبل المصارف وكذلك الضرائب المفروضة على تقييم رأس المال .
٣. الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية بشكل خاص هي :-

- أ - بالنسبة للأردن :-
 - ب - بالنسبة لتركيا :-
- أ - ضريبة الدخل .
 - ب - ضريبة الخدمت الاجتماعية التي تفرض على أساس ضريبة الدخل .
 - أ - ضريبة الدخل .
 - ب - ضريبة الدخل .
 - أ - ضريبة الدخل .
 - ب - ضريبة الدخل .

٢. تطبق هذه الاتفاقية على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة بشكل أساسي يجري فرضها بالإضافة الى الضرائب الحالية أو بدلا منها .
- وتبلغ السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقبتين سلطات الدولة الأخرى بأي تغييرات تطرأ على قوانين الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية .

هكذا من المأهل

المادة ٣

تعريفات عامة

- ١ - بموجب هذه الاتفاقية وما لم تدل القرينة على غير ذلك :
 - أ - تعني كلمة « تركيا » أراضي الجمهورية التركية وأية منطقة تنطبق عليها التوطين التركية ، وكذلك الجرف القاري الذي تمارس عليه تركيباً حقوق السيادة وفقاً للقانون الدولي لاستكشاف واستثمار المصادر الطبيعية .
 - وتعني كلمة « الأردن » أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وأية منطقة تنطبق عليها القوانين الأردنية وكذلك الجرف القاري الذي يمارس عليه الأردن حقوق السيادة وفقاً للقانون الدولي لاستكشاف واستثمار المصادر الطبيعية .
 - ب - تعني عبارة « دولة متعامدة » وعبارة « دولة متعامدة أخرى » الجمهورية التركية أو المملكة الأردنية الهاشمية .
 - ج - تعني كلمة « شخص » الفرد والشركة وأي هيئة من الأشخاص .
 - د - تعني كلمة « شريكة » أي شريكة تركية أو أردنية نمت عليها المادة (٢) من هذه الاتفاقية حسب سياق النص .
 - هـ - تعني كلمة « شركة » أي هيئة ذات شخصية اعتبارية أو أي وحدة تعامل لأغراض الشريكة كهيئة ذات شخصية اعتبارية .
 - و - تعني عبارة « المكتب المسجل » المكتب الرئيسي القانوني المسجل بموجب قانون التجارة التركي أو المكتب الرئيسي القانوني المسجل بموجب قانون الشركات الأردني .
 - ز - وتعني كلمة « مواطنين » :
 - فيما يتعلق بالجمهورية التركية جميع الأفراد الذين يحملون الجنسية التركية بموجب قانون الجنسية التركي وجميع الأشخاص المعنويين والشركات والهيئات المشكلة بموجب القانون الساري المعمول في الجمهورية التركية .
 - فيما يتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية جميع الأفراد الذين يحملون الجنسية الأردنية بموجب قانون الجنسية الأردني وجميع الأشخاص المعنويين والشركات والهيئات المشكلة بموجب القانون الساري المعمول في المملكة الأردنية الهاشمية .
 - ح - تعني عبارة « مشروع الدولة المتعامدة » أو « مشروع الدولة المتعامدة الأخرى » بالترتيب كل مشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعامدة أو كل مشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعامدة الأخرى .
 - ط - تعني عبارة « السلطة المختصة » :
 - بالنسبة لتركيا وزير المالية والجمارك .
 - بالنسبة للأردن وزير المالية .
- ٢ - فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولتين متعامدتين يكون لأي تعبير لم يجر تعريفه في هذه الاتفاقية ذات المعنى الذي يعنيه في قوانين الدولة المتعامدة المتعلقة بالضرائب موضوع هذه الاتفاقية ما لم يدل السياق على غير ذلك .

المادة ٤

الاتفاقية المالية

- ١ - لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة « مقيم في دولة متعامدة » أي شخص يكون بموجب قانون هذه الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مكتبه الرئيسي القانوني (المكتب المسجل) أو مركز إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة مماثلة .
- ٢ - وإذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) مقيماً في كلتا الدولتين فيحدد وضعه وفق التوابع التالية :
 - أ - يعتبر مقيماً في الدولة المتعامدة التي يكون له فيها مسكن دائم . وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيماً في الدولة المتعامدة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية أقوى (مركز مصالحه الحيوية) .

هكذا من المأجول

- ب - وإذا تعذر تحديد الدولة المتعامدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية وإذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعامدتين فانه يعتبر مقيماً في الدولة التي يقيم فيها عادة .
- ج - وإذا كان يقيم عادة في كلتا الدولتين المتعامدتين أو لا يقيم في أي منهما فانه يعتبر مقيماً في الدولة المتعامدة التي يكون أحد مواطنيها .
- د - وإذا كان مواطناً لكلتا الدولتين المتعامدتين أو لم يكن مواطناً لأي منهما تحمل السلطات المختصة في الدولتين المتعامدتين المشكلة بالتعاقد متبادل .
- ٢ - إذا اعتبر شخص معنوي واستناداً لأحكام الفقرة (١) مقيماً في كلتا الدولتين المتعامدتين فانه يعتبر مقيماً في الدولة المتعامدة التي يوجد فيها مكتبه المسجل .

المادة ٥

المنشأة الدائمة

- ١ - لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة « المنشأة الدائمة » المكان الثابت الذي يزاول فيه نشاط المشروع كلياً أو جزئياً .
- ٢ - تشمل عبارة « المنشأة الدائمة » بوجه خاص :
 - أ - مكان الإدارة .
 - ب - المبرع .
 - ج - المكتب .
 - د - المصنع .
 - هـ - المشغل .
 - و - النجم أو بئر البترول أو الغاز أو الحجر أو أي مكان آخر لاستخراج المصادر الطبيعية .
- ٣ - موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التجميع الذي يديم لأكثر من ستة أشهر .
- ٤ - مع مراعاة أحكام هذه المادة السابقة لا تشمل عبارة (المنشأة الدائمة) ما يلي :
 - أ - استعمال المنشآت كلياً لأغراض التخزين والعرض أو التسليم وفقاً لمعقد بيع بضائع أو سلع تعود للمشروع .
 - ب - الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع المائدة للمشروع والمخصص كلياً لغرض التخزين أو العرض أو التسليم .
 - ج - الاحتفاظ ببضائع أو سلع مائدة للمشروع والتي تخضع كلياً لغرض الاستعمال من قبل مشروع آخر .
 - د - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل لمخصص كلياً لشراء البضائع والسلع أو لجمع البطولات لمشروع أي دولة متعامدة .
 - هـ - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل لمخصص كلياً لأي نشاط متعلق بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة .
 - و - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل لمخصص كلياً لأي مجموعة من النشاطات المذكورة في الفقرات (أ-هـ) بشرط أن يكون عمل النشاط لذلك المكان من هذه المجموعة ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة .
- ٥ - مع مراعاة أحكام الفقرتين ٢ ، ٤ يعتبر الشخص الذي يصرف في دولة متعامدة بالنسبة عن مشروع الدولة المتعامدة الأخرى - وليست له صفة الوكيل المستقل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة ٦ - منشأة دائمة في الدولة الأولى إذا كان له سلطة إبرام العقود باسم المشروع ويمارس عادة هذه السلطة ما لم تكن النشاطات التي قام بها نيابة عن المشروع مقتصرة على تلك النشاطات المخصوص عليها في الفقرة ٤ والتي لو مورست من خلال مكان ثابت للعمل لا تجعل منه منشأة دائمة .

٦. لا يعتبر المشروع منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الاخرى لجدره قبله بالعمل في تلك الدولة الاخرى خلال وسيل او وكيل عام بالعمولة او أي وكيل آخر ذي وضع مستقل عن المشروع عند قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف الاعتيادي ضمن ممارستهم لاهتمامهم .
٧. ان كون الشركة المعنية في الدولة المتعاقدة قسما او يسيطر عليها شركة معينة في الدولة المتعاقدة الاخرى . او التي تمارس العمل في تلك الدولة الاخرى (سواء من خلال منشأة دائمة او غيرها) لا يجعل ايا من الشركتين منشأة دائمة للأخرى .

المادة ٦

الدخل من العقارات

١. يخضع الدخل من العقارات (بما في ذلك الدخل من الزراعة والتجريح) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها هذه الاصول .
٢. تعرف عبارة « العقارات » وفقا لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الاملاك موضوع البحث . وتشمل هذه العبارة على أي حال الاصول المعتبرة بالعقارات والحيوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتجريح ولكن المصيد من كل نوع والحقول التي تفس عليها القانون العام بشأن العقارات وحق الانتفاع بالاصول العقارية ، والحق في اية مبالغ متفرقة او ثابتة مقابل استغلال او حق الاستغلال للوارد المعدنية والموارد الطبيعية . ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الاصول العقارية بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة .
٣. تطبق احكام الفقرة (١) على الدخل الناتج من الاستعمال المباشر للاصول العقارية او تاجيرها او استعمالها على أي وجه اخر .
٤. تطبق احكام الفقرتين (١ و ٢) كذلك على الدخل من الاصول العقارية للمشروع والدخل من الاصول العقارية المستعملة لاداء خدمات مهنية مستقلة .

المادة ٧

الارباح التجارية والصناعية

١. تخضع ارباح مشروع أي من الدولتين المتعاقدين للضريبة في تلك الدولة بما لم يمارس المشروع نشاطه في الدولة المتعاقدة الاخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة .
- واذا مارس المشروع نشاطه على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فان ارباحه تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى الى المدى الذي تكون فيه هذه الارباح متأتية من المنشأة الدائمة .
٢. مع مراعاة احكام الفقرة ٣ اذا زاول مشروع احدى الدولتين المتعاقدين نشاطه في الدولة المتعاقدة الاخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في الدولة الاخرى فان ارباح المشروع الناتجة عن نشاط المنشأة الدائمة تحدد كما لو كانت مشروعها مستقلا يمارس نفس النشاط او نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف او في ظروف مماثلة ويتعامل بصفة مستقلة كليا عن المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
٣. عند تحديد ارباح المنشأة الدائمة تخضع المصاريف الخاصة بالمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والادارية العامة التي انتنت سواء في الدولة المكونة للمنشأة الدائمة او غيرها .
٤. لا تعتبر ارباحا متأتية للمنشأة الدائمة تلك الارباح الناتجة من مجرد شراء هذه المنشأة لبضائع وبيعها للمشروع .
٥. اذا نصبت الارباح عناصر من الدخل تطبق عليها المواد الاخرى في هذه الاتفاقية فان احكام هذه المواد لا تنال باحكام هذه المادة .

المادة ٨

النقل البحري والجوي والبحري

١. ان ارباح مشروع الدولة المتعاقدة الناتجة من الدولة المتعاقدة الاخرى من تشغيل السفن والطائرات والسيارات في النقل الدولي يمكن ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاولى .
٢. تعني عبارة « النقل الدولي » أي نقل بواسطة سفينة او طائرة او سيارة — لمشروع فرعي او اذني ، عدا الحالة التي تعمل فيها السفينة او الطائرة او السيارة — حصرا — بين اماكن داخل اراضي تركيا او الاردن .

المادة ٩

المشاريع المتداخلة

١. — اذا ساهم مشروع لاحدى الدولتين المتعاقدين بشكل مباشر او غير مباشر في ادارة او رقابة او تمويل مشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى او :
- ب — اذا ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر او غير مباشر في ادارة او رقابة او تمويل مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقدين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية او المالية تخفف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فان اية ارباح يمكن ان يحتفظها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ثابتة ولم يحتفظها بسبب هذه الشروط يمكن احتسابها ضمن ارباح هذا المشروع واخضاعها للضريبة .
٢. اذا اخذت دولة متعاقدة ضمن ارباح مشروع لها — وفرضت الضريبة عليها وفقا لذلك — ارباح مشروع للدولة المتعاقدة الاخرى فرضت عليها الضريبة ايضا في الدولة المتعاقدة الاخرى ، وكانت تلك الارباح ارباحا يمكن ان تتحقق لمشروع الدولة المتعاقدة الاولى اذا كانت الشروط بين المشروعين يمكن ان تكون ذات الشروط بين مشروعين مستقلين ، فعندئذ يجب على الدولة الاخرى ان تجري التعديل الملائم لحداد الضريبة المفروض على تلك الارباح .
- وعند اجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين عند الضرورة ان تتشاور .

المادة ١٠

ارباح الاسم

١. ان ارباح الاسم المنوطة من قبل شركة معينة في الدولة المتعاقدة الى شخص معين في الدولة المتعاقدة الاخرى يمكن اخضاعها للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى .
٢. وعلى اية حال ، يمكن اخضاع ارباح الاسم المذكورة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دائمة الارباح معينة فيها وطبقا لقانون تلك الدولة على الا تتجاوز الضريبة المفروضة : —
١. — ١٠ ٪ من القيمة الاجمالية لارباح الاسم اذا كان المستفيد شركة باستثناء الشركة المساهمة التي تبلغ ٢٥ ٪ من ارباح الشركة التي تدفع ارباح هذه الاسم .
- ب — وفي جميع الحالات الاخرى ١٥ ٪ من القيمة الاجمالية لارباح الاسم .

هكذا من المأهول

٢. تعني عبارة « أرباح الاسم » عند استعمالها في هذه المادة الدخل من الاسم والحقوق واسهم المنافع واسهم المؤسسين وأي دخل من حقوق المشاركة مماثل الدخل من الاسم وفقا لعانون الضريبة للدولة التي تعتبر الشركة المؤسمة بغيرية فيها .

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (٢٤١) إذا كان للمستفيد من أرباح الاسم المقيم في دولة بمعاهدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة دائمة الأرباح وإذا كانت أرباح الاسم المدفوعة مرتبطة بهذه المنشأة . ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) .

المادة ١١

الفوائد

١. يمكن إخضاع الفوائد الناشئة في دولة بمعاهدة المدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢. وعلى أية حال ماته يمكن إخضاع الفوائد المذكورة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقا لقانونها على ألا تتجاوز الضريبة المفروضة في هذه الحالة ١٠٪ من مقدار الفائدة .

٣. مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) فإن الفائدة التي تنشأ في : —

١ — الأردن وتنتفع إلى الحكومة التركية أو البنك المركزي التركي تعفى من الضريبة الأردنية .
ب — تركيا وتنتفع إلى الحكومة الأردنية أو إلى البنك المركزي الأردني تعفى من الضريبة التركية .

٤. تعني كلمة « فائدة » عند استعمالها في هذه المادة الدخل من الضمانات الحكومية والسندات والديون سواء أكانت مؤمنة برهن وسواء أكان لها حق الاشتراك في الأرباح أم لم يكن لها هذا الحق والإدعاءات بالديون من كل نوع وكذلك أي دخل يماثل الدخل المتأني من مبالغ أقرضت وفقا لعانون الضريبة في الدولة التي تنشأ فيها الدخل .

٥. لا تطبق أحكام الفقرتين (٢٤١) إذا كان للمستفيد من الفوائد المقيم في دولة بمعاهدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الفوائد تلك المنشأة التي يرتبط بها الدين الذي نشأت عنه الفائدة بشكل عملي . ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) .

٦. تعتبر الفائدة أنها نشأت في دولة بمعاهدة إذا كان الدافع هو الدولة نفسها أو وحدة سياسية أو سلطة محلية أو أحد مقيميها . وعلى أية حال إذا كان للشخص دافع الفائدة سواء أكان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها منشأة دائمة في دولة بمعاهدة ذات علاقة بالمديونية التي نشأت عنها الفائدة ، وتصلت المنشأة الدائنة الفائدة فتعتبر هذه الفائدة أنها نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائنة .

٧. إذا كان مقدار الفائدة المطلق بالدين الذي دعمت منه نتيجة وجود علاقة خاصة بين الدافع والمستفيد أو بين كليهما وشخص آخر يتجاوز المبلغ الذي يمكن الاتفاق عليه بين الدافع والمستفيد في حال غياب مثل تلك العلاقة فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير . وفي هذه الحالة فإن الفرق يبقى خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

المادة ١٢

حقوق الاختراع

١. يمكن إخضاع حقوق الاختراع الناشئة في دولة بمعاهدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢. وعلى أية حال ماته يمكن إخضاع حقوق الاختراع المذكورة للضريبة في الدولة التي تنشأ فيها ووفقا لقانونها على ألا تتجاوز الضريبة المفروضة في هذه الحالة ١٢٪ من القيمة الإجمالية لحقوق الاختراع .

٣. تعني عبارة « حقوق الاختراع » عند استعمالها في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق التأليف أو الطبع لأي إنتاج أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأسلام السينمائية أو الأنلام أو الأشرطة المستعملة للإذاعة والتلفزيون وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبة سرية أو أي وسيلة لاستعمال أو الحق في استعمال أداة صناعية أو تجارية أو علمية أو أية مطلوبات تتعلق بفترة صناعية أو تجارية أو علمية .

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (٢٤١) إذا كان للمستفيد من حقوق الاختراع المقيم في دولة بمعاهدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها حقوق الاختراع والتي ترتبط بها هذه الحقوق . ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) .

٥. تعتبر حقوق الاختراع أنها نشأت في دولة بمعاهدة إذا كان الدافع هو الدولة نفسها أو وحدة سياسية أو سلطة محلية أو أحد مقيمي تلك الدولة . وعلى أية حال إذا كان للشخص دافع حقوق الاختراع سواء أكان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها منشأة دائمة في دولة بمعاهدة وكانت حقوق الاختراع مرتبطة بهذه المنشأة بشكل وثيق وتصلت المنشأة الدائنة حقوق الاختراع فتعتبر حقوق الاختراع هذه ناشئة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائنة .

٦. إذا كان مقدار حقوق الاختراع المتعلقة باستعمال أو الحق باستعمال المعلومات التي دعمت عنها ونتيجة وجود علاقة خاصة بين الدافع والمستفيد أو بين كليهما وشخص آخر يتجاوز المبلغ الذي يمكن الاتفاق عليه بين الدافع والمستفيد في غياب مثل تلك العلاقة فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير . وفي هذه الحالة فإن الفرق يبقى خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

المادة ١٣

الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح الناتجة من التصرف في الأموال غير المنقولة كما عرفت في الفقرة (٢) من المادة (٦) يمكن إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها هذه المعقارات .

٢. الأرباح الناتجة من التصرف في الأموال المنقولة التي تشكل جزءا من ملكية المنشأة الدائنة التي يملكها مشروع دولة بمعاهدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف في أموال منقولة تعود لمركز ثابت لمقيم في دولة بمعاهدة وبوجود في الدولة المتعاقدة الأخرى لعمليات القيام بخدمات مهنية بما في ذلك الأرباح من التصرف بالمنشأة الدائنة — سواء لوحدها أو مع كامل المشروع — أو المركز الثابت يمكن إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣. وعلى أية حال فإن الأرباح الناتجة من (التصرف بالأموال المنقولة من النوع المشار إليه في الفقرة (٣) من المادة (٢٢)) ويخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي تخضع فيها للضريبة وفقا للمادة المذكورة .

٤. تخضع الأرباح الناتجة من التصرف في الأموال المدد تلك المنصوص عليها في الفقرات ٣٢٢٤١ للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف .

٥. وعلى أية حال فإن الأرباح الرأسمالية المذكورة في الجلة السابقة والمستبدة من الدولة المتعاقدة الأخرى ستخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت المدة بين الحصول عليها والتصرف لا تتجاوز سنة واحدة .

هكذا من الأشمل

المادة ١٤

الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يجتنه شخص مقيم في دولة بتمتع بخدمات مهنية أو تشللت أخرى مستقلة ذات طيبة بملاحظة يخضع للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يكن له لأغراض القيام بهذه الأنشطة مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا كان له بملاحظة المركز الثابت فإن الدخل يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن إلى المدى الذي يكون فيها متعلقاً بذلك المركز الثابت .
٢. تشمل عبارة « الخدمات المهنية » بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والأدبية والفنية والتربية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالإطباء والمحامين والمهندسين والمعلمين والمحاسبين والاسنان والمحاسبين .

المادة ١٥

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. فيما عدا ما نص عليه في المواد ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠ تخضع الرواتب وغيرها من الإيرادات المبالة التي يجنيها مقيم في دولة بتمتع من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا مارس العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبالغ المتأتية من هذا النشاط تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .
٢. بالرغم من أحكام الفقرة (١) فإن الإيرادات التي يجنيها شخص مقيم في دولة بتمتع من استخدام موارس في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة في الدولة الأولى : —
 - ١ - إذا توافر مسلم الإيراد في الدولة الأخرى لدة أو لحد لا يتجاوز مجموعها (١٨٣) يوماً في السنة المالية المعنية .
 - ب - إذا كان الإيراد تدفع من قبل أو لحساب مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .
 - ج - إذا كان الإيراد لا تتصلبه منشأة دائمة أو مركز ثابت يعود للمستخدم في الدولة الأخرى .
٣. بالرغم من أحكام هذه المادة السالفة الذكر فإن الدخل المتأتي من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة أو سيارة عملة في النقل الدولي يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مكان الإدارة الفعلية للشروع .

المادة ١٦

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

- مكافآت أعضاء مجالس الإدارة وغيرها من المبالغ المبالة المدفوعة التي يجنيها شخص مقيم في دولة بتمتع بصفته عضواً بمجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في هذه الدولة الأخرى .

المادة ١٧

القانون والرياضيون

١. بالرغم من أحكام المادتين ١٥، ١٦ فإن الدخل الذي يجنيه الفنانون العاملون في المسرح والسينما والأداء والتلفزيون والرياضيون من أنشطتهم المستقلة يمكن إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها تلك النشاطات .
٢. إذا كان الدخل المتأتي من الأنشطة الشخصية للفنانين والرياضيين لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود إلى شخص آخر فإن هذا الدخل يعود بالرغم من أحكام المواد ١٥، ١٦، ١٧ يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي مورست فيها تلك الأنشطة .

هكذا من الأشهر

المادة ١٨

الرواتب التقاعدية

- وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٩) ، فإن الرواتب التقاعدية والإيرادات المبالة الأخرى المدفوعة للشخص مقيم في دولة بتمتع بمقابل خدمة سابقة تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

المادة ١٩

الوظائف الحكومية

١. المخصصات بما في ذلك الرواتب التقاعدية المدفوعة قبل دولة بتمتع أو من قبل وحدة سياسية أو سلطة محلية إليها أي فرد لقاء خدمات مؤداه هذه الدولة أو الوحدة السياسية أو السلطة المحلية ذات طبيعة حكومية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
٢. أن أحكام المواد ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ تطبق على المخصصات والرواتب التقاعدية لغاء الخدمات المتقدمة والمصلحة بعمل تجاري أو صناعي تقوم به دولة بتمتع أو وحدة سياسية أو سلطة محلية فيها .

المادة ٢٠

المعلمون والطلاب

١. المبالغ المدفوعة التي يتلقاها طالب أو طلبة مقرب من حمل جنسية دولة بتمتع ويقيم بشكل مؤقت في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض التعلم والتدريب فقط من أجل الانفاق على معيشته أو تعليمه أو تدريبه لا تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى شريطة أن تكون المبالغ المدفوعة من مصادر خارج تلك الدولة الأخرى .
٢. وكذلك فإن المبالغ التي يتلقاها استاذ أو معلم يحمل جنسية دولة بتمتع ويقيم بشكل مؤقت في الدولة المتعاقدة الأخرى ويكون غرضه الرئيسي التعليم أو العمل في بحث علمي لمدة أو لحد لا تتجاوز سنتين يعني من الضريبة في تلك الدولة الأخرى المحققة على المبالغ المتأتية من الخدمات الشخصية الخاصة بالتعليم والبحث شريطة أن تكون هذه المبالغ من مصادر خارج تلك الدولة الأخرى .
٣. المبالغ التي يحصل عليها طالب أو مقرب يحمل جنسية دولة بتمتع من استخدام يقوم به في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لحد لا تزيد على (١٨٣) يوماً في سنة ميلادية من أجل الحصول على خبرة عملية تتعلق بتعليمه أو تدريبه لا يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

المادة ٢١

أي دخل آخر

١. أن مفردات دخل مقيم في دولة بتمتع ، أيها نشأت ، لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
٢. أن مفردات الدخل الذي ينشأ خارج الدولتين المتعاقبتين يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة فقط التي يكون الشخص الذي يتلقى الدخل موضوع البحث مقيماً فيها .

المادة ٢٢

الضريبة على رأس المال

١. أن رأس المال المتصل في الأموال غير المتقولة التي عرفت في الفقرة (٢) من المادة (٦) يمكن إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها هذه الأموال .
٢. أن رأس المال المتصل في الأموال المتقولة التي تشكل جزءاً من أملاك العمل لمنشأة دائمة لمشروع أو الأموال المتقولة العائدة لمركز ثابت يستعمل لاداء خدمات شخصية مستقلة يمكن أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٣. السفن والطائرات والقاطرات والسيارات المعاملة في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة والأول المتعاقلة المتعلقة بتشغيل تلك السفن والطائرات والسيارات تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة فقط التي يوجد فيها المكتب المسجل للمشروع .
٤. أن كلفة عناصر رأس المال الأخرى الخفي في دولة متعاقدة تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .

المادة ٢٢

طرق استبعاد الإدراج

١. إذا تولى الخفي في تركيا دخل أو امتلك رأسمال يمكن أن يخضع للضريبة وفقاً لحكام هذه الاتفاقية في الأردن فإن تركيا تصبح بتزويل المبلغ الذي دفع كضريبة في الأردن من الضريبة على دخل أو رأسمال ذلك الشخص . وأن المبلغ المنزل يجب ألا يتجاوز الجزء من الضريبة المفروض قبل منح التزويل والذي يكون متناسباً مع الدخل أو رأس المال الذي يمكن أن يخضع للضريبة في الأردن .
٢. أن الضرائب المدفوعة في تركيا من قبل مقيمين أردنيين على الدخل أو رأس المال الذي يمكن أن يخضع للضريبة في تركيا وفقاً لحكام هذه الاتفاقية تنزل من ضريبة ذلك الدخل أو رأس المال لغايات عرض الضريبة عليها في الأردن .

المادة ٢٤

عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة لأية ضرائب أو التزامات متعلقة بهذه الضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى غير الضرائب والالتزامات المتعلقة بها التي يخضع لها أو يمكن أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى تحت نفس الظروف أو أقل منها عينا .
٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمعاملة تفضيلية في فرض الضريبة أدنى من تلك التي تطبق على مشاريع الدولة الأخرى التي تزاوّل نفس النشاطات .
٣. لا يجوز إخضاع مشاريع دولة متعاقدة والتي يملك رأسمالها كلياً أو جزئياً أو يسيطر عليها مباشرة أو بشكل غير مباشر شخص أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو متطلبات متعلقة بها في الدولة المتعاقدة الأولى غير الضرائب والطلبات المتعلقة بها التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها مشاريع الدولة الأولى المماثلة أو أقل منها عينا .
٤. لا تنسأ أحكام هذه المادة بأنها تلزم الدولة المتعاقدة بمنح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى أي إعفاءات شخصية أو تزييلات لأغراض الضريبة التي يجبها بسبب الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية .

المادة ٢٥

تبديل المعلومات

١. - تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات الضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية والقوانين المحلية المتعلقة بالضرائب موضوع هذه الاتفاقية في كل من الدولتين المتعاقبتين بالقدر الذي يكون فرض الضريبة قد تم وفقاً لهذه الاتفاقية .
- ب - يجب أن تعامل أي معلومات متبادلة على أنها سرية ولا يجوز إفشاؤها لأي أشخاص أو سلطات غير معينة بتقدير وتحصيل الضرائب موضوع هذه الاتفاقية وبالشكاوى المتعلقة بها وكذلك للسلطات القضائية لغايات الملاحقات الجزائية المتعلقة بالضرائب المذكورة أعلاه .
٢. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (١) على أنها تفرض على أي من الدولتين المتعاقبتين الالتزام بـ :
أ - تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو الممارسات الإدارية فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى .
ب - إعطاء معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو في معرض العمل الإداري المعتاد في أي من الدولتين المتعاقبتين .
ج - إعطاء معلومات من شأنها إفشاء سر تجاري أو صناعي أو مهني أو يتعلق بأساليب تجارية أو أي معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفاً للسياسة العامة .

هكذا من الأشمل

المادة ٢٦

المساعدة الإدارية

١. تتعهد الدولتان المتعاقدتان بتبادل تقديم العون والمساعدة في التبليغ بالحصول فيها يتعلق بأصل الضرائب المنصوص عليها في المادة (٢) والاتصال والإشادات والفوائد والنفقات والقرارات التي ليس لها صفة جزائية .
٢. بناء على طلب 'السلطة' المختصة في الدولة المتعاقدة تتعهد الدولة المتعاقدة الأخرى ووفقاً لحكام القوانين والأنظمة المطبقة على التبليغ والحصول للضرائب المذكورة أعلاه في الدولة الأخرى بتبليغ وتحصيل الادعاءات المالية التي نصت عليها الفقرة الأولى والتي يمكن استعادتها في الدولة الأولى . ويجب ألا تقتصر هذه الادعاءات بأي امتياز في الدولة 'المتعاقدة' أوجهة إليها الطلب ، كما أن الأخيرة غير ملزمة بتطبيق وسائل التنفيذ التي لا تسمح بها أحكام القوانين والأنظمة في الدولة مقدمة الطلب .
٣. يجب أن تزيد الطلبات المنصوص عليها في الفقرة (٢) بنسخة رسمية من الوثائق التنفيذية مصحوبة عند الحاجة بنسخة رسمية من قرارات الحكم .
٤. بالنسبة للادعاءات المالية الخاضعة للاستثناء عن السلطة المختصة في دولة متعاقدة يمكن لضمان حقوقها أن تطلب من السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى اتخاذ إجراءات احتياطية وفقاً لتشريع الدولة الأخرى . كما أن أحكام الفقرات ٣-١ يمكن تطبيق أيضاً على تلك الإجراءات .
٥. أن أحكام المادة (٢٥) فقرة (١) بنسبة (ب) تطبق أيضاً على كل المعلومات التي تصل إلى علم السلطة المختصة في الدولة المقدم إليها الطلب عند تطبيق الفقرات السابقة من هذه المادة .

المادة ٢٧

إجراءات الاتفاق المتبادل

١. إذا رأى شخص مقيم في دولة متعاقدة أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما يؤدي أو سوف يؤدي إلى خضوعه للضرائب بما يخالف هذه الاتفاقية جاز له - بصرف النظر عن الحلول المنصوص عليها في القوانين الوطنية للدولتين - عرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها .
٢. تتعهد السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتعاون وتعتذر عليها بنفسها الوصول إلى حل مناسب أن تعالج القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض الضريبة بشكل يخالف أحكام هذه الاتفاقية .
٣. تتعهد السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسوى عن طريق الاتفاق المتبادل أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية .
٤. يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إجراء اتصالات فيما بينهما مباشرة بفرض الوصول إلى اتفاق بالمعنى المنصوص عليه في الفقرات السابقة، وإذا بدا أنه من المرغوب فيه لغايات الوصول إلى اتفاق تبادل الآراء شفوياً فإن هذا التبادل يمكن أن يتم بواسطة لجنة مؤلفة من ممثلين للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

المادة ٢٨

الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون

- لا تنسأ أحكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للقنصلين الدبلوماسيين أو القنصلين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة .

المادة ٢٩

سريان مفعول الاتفاقية

- ١ - يجب ان تصدق هذه الاتفاقية وان يتم تبادل وثائق التصديق في اسرع وقت ممكن .
٢ - تصبح الاتفاقية سارية المفعول عند تبادل وثائق التصديق وتصبح نصوصها نافذة : -

- أ - في تركيا : بالنسبة للضرائب المتعلقة بكل سنة ضريبية تبدأ في او بعد الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي تلك التي أصبحت الاتفاقية فيها سارية المفعول .
ب - في الاردن : بالنسبة للضرائب المتعلقة بكل سنة ضريبية تبدأ في او بعد الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي تلك التي أصبحت الاتفاقية فيها سارية المفعول .

المادة ٣٠

الإنهاء

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول الى ان تلغى من قبل احدى الدولتين المتعاقبتين ويجوز لأي دولة بمعاهدة ان تلغى الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية وذلك بإرسال مذكرة إنهاء قبل ستة اشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية . وفي هذه الحالة يتوقف مفعول الاتفاقية : -

- أ - في تركيا : بالنسبة للضرائب المتعلقة بكل سنة ضريبية تبدأ في او بعد اليوم الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي تلك التي أرسل خلالها اشعار الإنهاء .
ب - في الاردن : بالنسبة للضرائب المتعلقة بكل سنة ضريبية تبدأ في او بعد اليوم الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي تلك التي أرسل خلالها اشعار الإنهاء .
بحضور الموقعين اذناه جرى التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الموضفين اصوليا من قبل حكومتها . وقعت في عمان بتاريخ السادس من حزيران ١٩٨٥ على ثلاث نسخ اصلية باللغات العربية والتركية والانجليزية وكل من النصوص الثلاث معتد بنفسى الدرجة .
في حال الاختلاف في تفسير النصوص العربية والتركية يعتمد النص الانجليزي .

عن حكومة الجمهورية التركية
سعادة السيد رشاد أريم
سفير الجمهورية التركية في عمان

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
سعادة السيد سليمان الطراونة
مدير عام دائرة ضريبة الدخل / وزارة المالية

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١ - الموافقة على (تعريفية معدلة لتعريفية بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٥) بشكلا التالي : -

تعريفية معدلة لتعريفية بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - تسمى هذه التعريفية (تعريفية معدلة لتعريفية بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٥) وتقرأ مع تعريفية بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٢ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٠٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١١/١ والمشار اليها فيها بـ (تعريفية الاصلية كتعريفية واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من التعريفية الاصلية على النحو التالي : -

اولا : بالغاء عبارة (٣٥٠ فلسا) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٢٠٠ فلس) .

ثانيا : بالغاء عبارة (٥٠ فلسا) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٣٠٠ فلس) .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤) من التعريفية الاصلية على النحو التالي : -

اولا : بالغاء عبارة (٣٥٠ فلسا) الواردة في البند (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٢٠٠ فلس) .

ثانيا : بالغاء عبارة (٥٠ فلسا) الواردة في البند (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٣٠٠ فلس) .
١٩٨٥/٦/٩

هكذا من الأشهر

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١ - الموافقة على (تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدل الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٥) بشكائها التالي:

تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٥) وتقرأ مع تعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٠٧ الصادر بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من التعليمات الاصلية بالغاء نص كل من الفقرتين (ا و ب) منها - والاستعاضة عنها بما يلي : -

المادة ٧ -

يستوى بدل اجارة الاراضي ومنشآت المنطقة الحرة سنويا عن كل وحدة من الارض - من مستاجريها وفق الفئات التالية وحسب الشروط الواردة في العقود المدة لهذه الفئة : -

- ١ - (٤٠٠) فلس عن كل متر مربعين وحدة الارض غير المهددة .
- ٢ - (٧٥٠) فلسا عن كل متر مربعين وحدة الارض المهددة .
- ٣ - (١٠٠٠) فلس عن كل متر مربعين وحدة الارض المهددة والمرصوفة مع رشة اسفلت .
- ٤ - (١٢٥٠) فلسا عن كل متر مربعين وحدة الارض المزينة .
- ٥ - (١٧٥٠) فلسا عن كل متر مربعين مساحة الارض المزينة والمعلم عليها مكتب لعرض السيارات .

ب - يحدد بدل الاجارة السنوي للمستودعات والمنشآت الاسمنتية التي تقيمها المؤسسة كما يلي :

- ١ - (١٢٠٠٠) فلس عن كل متر مربعين المساحة المغطاة بالمستودع المعدني .
- ٢ - (٢٥٠٠٠) فلس عن كل متر مربعين المساحة المغطاة بالمنشآت الاسمنتية (مكاتب ومستودعات) .
- ٣ - اما المساحة غير المغطاة - فمستودعات يستوى بدل الاجارة عنها حسبما هو محدد في البنود (٥٤٤٣٢٢٤١) من الفقرة (ا) من هذه المادة .

١٩٨٥/٦/٩

قرار امهال

صادر عن محكمة الجنابات الكبرى

الى المتهم محمد خالد العبدالله سكان عمان مجهول محل الاقامة .
صادر بالقضية الجزائية رقم ٨٥/١٦٢ .

عملا بحكم المادة ٢٤٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية اقرر امهالك مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم نفسك للسلطات القضائية لحاكمتك .
خلالنا لاحكام المواد ٢٩٧/ق واذا لم تسلم نفسك خلال هذه المدة تعتبر فارا من وجه العدالة وتوضع اموالك تحت ادارة الحكومة ما دبت فارا من وجه العدالة وتحرم من التصرف بها وتمنع من اقامة اي دعوى ويعتبر كل تصرف او التزام تتعهد فيه بعد ذلك باطلا .

والنني امر كل فرد من افراد الامن العام بالقاء القبض عليك وتسليمك الى المراجع المختصة .

رئيس محكمة الجنابات الكبرى
زهير الكايد

هكذا من الأشهر